

جك هيرنو (١٩٨١/١٢/٣٠) الذي احتوت تصريحاته، في وقت واحد، على المساهمة الفرنسية في قوة سيناء ومساعدة مصر في مجالات التسليح «لدعم السلام».

وبهذا الصدد، يبدو أن سوق مصر للأسلحة انفتحت مرة ثانية أمام أوروبا بعد أن كان الأميركيان قد نجحوا في اغلاقه عليهم عند التوقيع على كامب ديفيد (الغاء العقود الأوروبية الخاصة بالهيئة العربية للتصنيع وحل الهيئة ذاتها). أما اليوم، فالقاهرة مجال للتنافس الشديد بين الفرنسيين والانكليز والاسبان للحصول على عقود توريد أسلحة تبلغ قيمتها آلاف الملايين من الدولارات.

ومن المقرر أن يزور شيسون القاهرة في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. وفي حديثه لجريدة السفير، في ١٩٨١/١٢/٥، كاد وزير الخارجية الفرنسية أن يمزج بين ضرورة وحدة الموقف العربي حتى توجد «فرصة أكيدة للتفاوض» وبين أن المساهمة الفرنسية بالقوات الدولية في سيناء تستهدف تخفيف عبء «المشاكل الداخلية» عن كاهل مبارك.

وعلينا ألا ننسى بعد ذلك كله، الهجوم العام الذي شنته الجبهة الغربية على الاتحاد السوفياتي بمناسبة حوادث بولندا، وهو أمر هام ساعد، نوعاً ما، على طمس الخلافات بين أوروبا الغربية وأميركا في مجالات عديدة، ومنها ما يتعلق بالشرق الأوسط.

## الفارق الأوروبي

غير أن ما ذكر آنفاً لا يعني الانطباق الكامل بين السياسة الأوروبية الغربية وبين الخط الأميركي. وكان المثال، البارز الأول هو الموقف الذي اتخذته اللجنة التنفيذية للسوق الأوروبية المشتركة من تركيا؛ إذ لوحث بارجاء معونتها البالغة ٦٥٠ مليون دولار لأنقرة. وأعلنت الدانمرك وقف مساعدتها المالية لتركيا، وكانت النرويج قبلها قد أرجأت منحها إليها. والسبب المقدم لهذه التصرفات هو الاحتجاج على سجن رئيس الوزراء السابق بولند أجويد والدفاع عن الديمقراطية التي قضى عليها الانقلاب العسكري التركي. غير أن للموقف انعكاسات أخرى، وذلك أنه قام في الوقت نفسه الذي بدأ فيه وزير الدفاع

الأميركي زيارته لتركيا بحثاً عن تقوية جيشها؛ وكان توقيت الزيارة اتفق مع إشارة اليونان الزوابع ضد تركيا والقواعد الأميركية في أراضيها.

هذا فضلاً عن أن المجموعة الأوروبية قابلت، ببرود شديد، حملة أميركا «لمعاقبة» ليبيا. وفسرت جريدة القاييمز شبه الرسمية في ١٩٨١/١٢/٩ الامتعاض البريطاني بهذا الصدد بالخوف من أن المقاطعة التجارية للجمهورية سوف تثير الدول العربية المعتدلة مثل السعودية والاردن. وأشارت الجريدة الى الزيادة الكبيرة التي طرأت على الصادرات الأوروبية الى ليبيا، وأن نسبة هذه الزيادة، بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، بلغت ٣٣٪ في ما يخص إيطاليا و٢٥٪ في ما يتعلق ببريطانيا، وهي قفزة هائلة دون شك. ثم وصفت العلاقات الليبية - البريطانية الحالية بأنها «ادفاً» مما كانت قبلاً.

والأغلب أن عاملاً آخر من العوامل التي جعلت الفارق الأوروبي يستمر، ألا وهو تجدد المظاهرات «السلامية» في أوروبا، ومنها الدانمارك (٣٣ ألف متظاهر)، وهامبورغ (٥٠ ألفاً)، وبرن (٣٢ ألفاً)؛ الأمر الذي يمثل عنصر ضغط هام على تصرفات الدول الأوروبية. وكذلك -والشيء بالشيء يذكر- المظاهرات التي استقبلت بابانديرو في اثينا، في ١٩٨١/١٢/١٠، والتي كانت تهتف «خارج الناتو الى الأبد! اليونان ملك اليونانيين!». وعلقت جريدة القاييمز في ١٩٨١/١٢/١١، بقولها: «ان المرارة العميقة التي يشعر بها اليونانيون، ازاء الغرب، قد أخذت تطفو على السطح هذه الأيام».

ولابد، على أي حال، من الإشارة الى بروز مواقف الحكومتين: النمساوية واليونانية، هذا الشهر أيضاً عن باقي أوروبا الغربية. فقد كانت تصريحات كرايسكي أثناء زيارته لدول الخليج (١٩٨١/١٢/٩-٥) ناقدة لكامب ديفيد، وفيها يطالب الولايات المتحدة بالاعتراف بمنظمة التحرير، باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع في الشرق الأوسط. وحصل لقاء كرايسكي -عرفات تأكيداً لهذا الموقف. وكذلك كانت زيارة رئيس م.ت.ف. لليونان (١٤-١٦/١٢/١٩٨١)، وهي الزيارة التي اختتمت ببيان يدين الضم الاسرائيلي للجزلان،